IJEL International Journal of Education and Language Studies

International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Mahmood Fawzi ABDULLAH [1] & **Mustafa Rahim FARHAN** [2]

THE FACTOR THEORY AND ITS IMPACT ON THE VIEWS OF AL-FARSI (D. 377 AH) THE BOOK (OPTICS ALBASARIAAT) AS A MODEL

Istanbul / Türkiye

p. 1-10

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 02/08/2021
Accepted: 22/08/2021
published: 01/09/2021

Abstract:

In terms of its idea ‹the research is based on highlighting the importance of the grammatical work ‹or the idea of the grammatical factor ‹and shows the extent to which factor theory is related to the reality of grammatical language; Because the grammatical work is the orbit on which the structure of the vocabulary is based and made into useful sentences in the Arabic language ‹the sentence is built on the basis of the connection of two things or more ‹namely the predicate and the predicate ‹and this is equally between the two types of the sentence ‹whether it is nominal or de facto ‹because this connection occurs because of the existence of work between them; Because the subject of the predicate is the subject ‹i.e. the syntactic effect - which is the action - is caused by the subject ‹as well as in the actual sentence; The affixer of the subject is the verb ‹and this connection in the action ‹in turn ‹extends to the meaning; From the point of view of the meaning ‹it is not correct to omit one of the parties to the action; There is no predicate without the subject ‹and there is no subject without the verb ‹and the opposite is also true. The research touched on many views through which it shows the importance of the factor theory ‹and how grammar ‹since its inception ‹was originally based on the idea of work. Like Dr. Fadel Al-Samarrai ‹may God protect him.The research came to put a position in opposition to the voices that called for the denial and abolition of the factor theory ‹which was in its first appearance at the hands of Ibn Mada (d. 592 AH) ‹and other modernists who believed that the renewal of grammar is by canceling the factor theory and eliminating the causes; Because it is one of the things that brought Arabic grammar into a stalemate phase.

doi http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.3-2.1

[1] Prof. Dr. , The Iraqia University, Iraq, mahmood.alkubaisy@gmail.com, https://orcid.org/0000-0001-6371-8712

[2] Dr. , The Iraqia University, Iraq, Raheemmustafa89@gmail.com

Our research takes a different view of denying the idea of work. Rather ،it stresses the importance of its existence and the impossibility of dispensing with it in the grammar lesson; Simply because it is one of the pillars of Arabic grammar.

As for the scientific material on which the research is based ،it is the book (Al-Masas' al-Osatiya) by Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH); Because in this book there are many grammatical issues through which the Persian interest in the idea of the grammatical factor appears; Therefore ،it is correct that these issues that Al-Farsi put in place are a clear model for the research vision.

Key words: Persian, Optics İssues, Factor Theory, Arabic Grammar.

نظرية العامل وأثرها في آراء الفارسي (ت377 هـ)
كتاب (المسائل البصريات) أنموذجاً

محمود فوزي الكبيسي[3]
مصطفى رحيم فرحان [4]

الملخص

يرتكز البحث من حيث فكرته على إبراز الأهمية التي يتسم بها العمل النحوي، أو فكرة العامل النحوي، ويظهر مدى ارتباطَ نظريةِ العامل بواقع اللغة النحو؛ لأنّ العمل النحوي هو المدارُ الذي يستند عليه تركيبُ المفردات وجعلها جملاً مفيدة في اللغة العربية، فالجملة مبنية على أساس ارتباطِ شيئين فأكثر وهما المسند والمسند إليه، وهذا يكون على السواء بين نوعي الجملة اسمية كانت أو فعلية، فإنّ هذا الترابط يحصلُ بسبب وجود العمل بينهما؛ لأنّ رافع الخبر هو المبتدأ، أي إنّ الأثر الإعرابي – وهو العمل – سببهُ المبتدأ، وكذلك في الجملة الفعلية؛ فإنّ رافع الفاعل هو الفعل وهذا الارتباط في العمل ينسحب بدوره على المعنى؛ إذ من جهة المعنى لا يصحُّ إسقاطُ واحد من أطراف العمل؛ فلا خبرَ من دون المبتدأ، ولا فاعل من دون الفعل، والعكسُ صحيح كذلك .

وقد تطرّق البحث إلى آراء عديدة يُظهر من خلالها مدى أهمية نظرية العامل، وكيف أنّ النحو منذ نشوءه كان قائماً في الأصل على فكرة العمل وهذه الآراء لعلماءَ سابقين أمثال أبي علي الفارسي (ت 377هـ)، وتلميذه ابن جني (ت 393 هـ)، وآخرين محدثين كالدكتور فاضل السامرائي حفظه الله .

وجاء البحث ليضعَ موقفاً معارضاً للأصوات التي نادت بإنكار نظرية العامل وإلغائها، والتي كانت في أول ظهورٍ لها على يد ابن مضاء (ت592 هـ)، وتابعه آخرون من المحدثين ممن يرون أنّ تجديد النحو يكون عن طريق إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل؛ لأنها واحدة من الأمور التي أدخلت النحو العربيّ في طور الجمود .

ويتخذ بحثُنا هذا رأياً مغايراً لإنكار فكرة العمل، بل يشدد على أهمية وجودها واستحالة الاستغناء عنها في الدرس النحوي؛ لأنّها وبكل بساطة عمادٌ من أعمدة النحو العربي .

أما المادة العلمية التي استند إليها البحث، فهي كتاب (المسائل البصريات) لأبي علي الفارسي ت(377هـ)؛ إذ أنّ في هذا الكتاب مسائل نحوية عديدة يظهر من خلالها اهتمام الفارسي بفكرة العامل النحوي؛ لذلك صحّ أنْ تكون هذه المسائل التي وضعها الفارسي أنموذجاً واضحاً لرؤية البحث.

الكلمات المفتاحية: الفارسي، المسائل البصريات، نظرية العامل، النحو العربي.

[3] أ. د. ، الجامعة العراقية، العراق، mahmood.alkubaisy@gmail.com
[4] الباحث، الجامعة العراقية، العراق، Raheemmustafa89@gmail.com

المقدمة:

قد خصَّ الله تعالى اللسان العربي وكرمه بأن أنزل القرآن الكريم به، وكتب له الحفظ دون سائر اللغات الإنسانية، فقال عز وجل : ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) { الحجر: 9} وبحفظ كلامه تعالى تمَّ حفظ اللسان العربي، وفي هذا السياق يذكر المستشرق المجري عبد الكريم جرمانوس: "إنّ في الإسلام سنداً هاماً للغة العربية أبقى على روعتها وخلودها، فلم تنل منها الأجيال المتعاقبة على نقيض ما حدث لّلغات القديمة المماثلة كاللاتينية؛حيث انزوت تماماً بين جدران المعابد ".

ولذا فقد جاءت جهود علماء اللغة رحمهم الله متظافرة، تصون اللغة وتحفظها عن الزلل والخطأ فأصبحت عنايتهم على دراستها وتحليلها، والنظر في أصولها وفروعها ومعرفة أحكامها وعللها، وكان من نتاج عملهم وتفكيرهم أن وضعت القواعد التي تصون اللسان وتحفظه وتعقله عن الزلل، وتم لهم بذلك حفظ العلوم الأخرى التي اتصلت بالعربية، وفي أهمية ذلك يقول أبو حيان: " فاللغة بها جاءت شريعتنا فإذا بطلت اللغة بطلت الشريعة والأحكام، والإعراب أيضا به تنصلح المعاني وتفهم، فإذا بطل الإعراب بطلت المعاني وإذا بطلت المعاني بطل الشرع أيضاً، وما يبدو عليه أمر المعاملات كلها من المخاطبات والأقوال " لذا فقد أخذ العلماء على عاتقهم تبيين الصحيح من السقيم وإظهار الغثّ من السمين وأصبح لعلم العربية ميدان واسع نشأت فيه مدارس وحلقات وأخذ النحاة يتبارون فيما بينهم ويطرحون الآراء المتباينة وتولّد في هذا الميدان نتاجهم النحوي وتفكيرهم في أصول النحو وفروعه.

وكان من بينهم بل من خاصّتهم ونخبتهم أبو علي الفارسي إمام النحو في القرن الرابع وفلتة من فلتات الزمان لمع نجمه في سماء العربية وذاع صيته بين الأوساط العلمية حَل وارتحل وسار طلباً للعلم ودرسه وقام بتدريسه، فأنشأ جيلاً فذاً من النحاة كان غرة بياضهم تلميذه ابن جني (ت 392 هـ).

نظرية العامل

مما لا شك فيه أن نظرية العامل هي من الأمور المهمة في التفكير النحوي، على مدى تطوره منذ بواكير نشأته الأولى؛ لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعمل النحوي في تحليل النصوص وفك تراكيبها، وأن لم يدر النحاة الأوائل هذه النظرية بمصطلحاتها المعروفة عندنا اليوم، إلا أنهم يقيناً على اطلاع بمفهوماتها.

نظرية العامل من اعرق المواضيع في النحو النحوي وهنا أناقش العامل النحوي من محاور عديدة:

أولا: تعريفه

لغة: العامل من حيث مادته اللغوية (ع م ل) معناه الفعل المؤدى سواءٌ أكان حسياً أو معنوياً، والعامل هو الفاعل وفي المقاييس " هو عامٌّ في كل فعل يفعل قال الخليل: عمل يعمل عملاً، فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه "(1).

وهذا هو معناه المعجمي الذي ذهبت إليه جل المعاجم اللغوية، فهو إحداث الفعل، وأداؤه.

اصطلاحاً: قال الجرجاني في تعريف العامل: " هو ما أوجب كون أخِر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "(2).

وقال الدكتور فاضل السامرائي: " إن النحو العربي قائم على نظرية العامل وهي نظريةٌ أكثرها مأخوذ من علم الكلام والمنطق، وأنت تجد أن صفات (العامل) في النحو هي صفات (العلة) في علم الكلام - تقريباً – فكل (معمول) لا بد له من (عامل)، كما أن كل (معلول) لا بد له من (علة)، وليس (للمعمول) الواحد أكثر من (عامل) واحد،

كما أن (المعلول) ليس له ألا (علة) واحدة.... قال الرضي الأستراباذي: وهم - أي النحاة – يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية "(3).

ويقول الدكتور إبراهيم مصطفى: " أكبَّ النحاة على درس الإعراب ألف عام، لا يعدلون به شياً، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه وأساس كل بحثهم فيه أن الإعراب اثر يجلبه العامل؛ فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله "

ويمكن القول مما سبق أن نظرية العامل هي جذرٌ متأصل في النحو العربي، وتعريفه بأوضح صورة: هو السبب وراء تغير حركات الإعراب، أو هو السبب في نشوء الحكم العربي، رفعاً نصباً وجراً وجزماً وهذا هو مجمل النحو، لذلك فقد صب

النحاة الأوائل ومن تلاهم جل جهدهم على نظرية العامل بل وكرسوا جهودهم نحوه، ذكر ابن جني في المنصف: " ألا ترى أنك إذا قلت: (قام بكرٌ، و رأيت بكراً، ومررت ببكرٍ) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل "(4)، ولم يكتفِ ابن جني بحصر أثر العامل في المعربات بل إنه يرى أن له أثرا في البناء كذلك وقال في تعريف البناء: " هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل "(5).

فهو يرى بذلك أن الأثر الإعرابي في الكلام سببه تغير العامل، فلولا تغير العامل لما تغير الإعراب.

ثانياً: أنواع العامل.

إنّ العامل النحوي بتعريفه العام يتفرع إلى شقين الأول: عامل لفظي، أي إنّه لفظ موجود في الجملة كالفعل فهو عامل ومعموله الفاعل، والثاني: عامل معنوي، أي إنّه لا يلفظ ولا يكون في الجملة ولا يظهر منه إلا أثره في الإعراب كالابتداء فهو عامل معنوي ومعموله المبتدأ، وذكر هذا ابن جني في كتابه الخصائص: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل؛ لوقوعه موقع الاسم"(6)، فتفريق النحاة هذا بين نوعي العامل مبني على أن احدهما منطوق والآخر غير منطوق، إلا أن كليهما يحدث أثرا إعرابيا في الجملة، ويترتب على هذا التقسيم أيضاً أمر آخر وهو قوة العامل وفيه خلاف بين النحاة، فمنهم من يقدم العامل اللفظي على المعنوي؛ لأن العامل اللفظي أمر محقق يعرف بالحس البصري والقلب معاً والمعنوية تعرف بالقلب فقط، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يقدم على ما يعرف بشيء واحد (7) ولابن جني رأي في هذا التقسيم فهو يرى أن العامل قد يكون لفظياً ومعنوياً في آن واحد وذلك مثل رافع الخبر فهو يقول: "فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لان رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ" (8)

ويرى بعض النحاة أن فكرة العامل كانت سبباً في تضيق النحو وتعقيده على الناس، ولعلَّ أول من فتح هذا الباب كان ابن مضاء الأندلسي(9) الذي عُرف بدعوته لتجديد النحو ألّف في هذا الشأن كتاباً أسماه (الرد على النحاة) ذكر فيه قضية العامل والعلل واختلف مع النحاة في هذا الشأن.

ومن المحدثين من تابع ابن مضاء في دعوته للتجديد كان منهم الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور تمام حسان والدكتور شوقي ضيف.

يقول الدكتور مهدي المخزومي في سياق حديثه عن أفعال المقاربة منتقداً نظرية العامل: " كان النحاة قد جروا على ما سموه (الأفعال المقاربة) بأفعال الكينونة أو الوجود، اعني (كان وأخواتها)..... وكان النحاة قد خلطوا بين أفعال المقاربة وأفعال الكينونة وجعلوها باباً واحداً.

والذي دعا النحاة إلى جمع هذه الأشتات التي لا يربطها رابط من الأدلة ما تصوروه من عمل لهذه الأفعال، وما لاحظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة (العمل)، وكان تشبثهم بفكرة العامل، وتحديد الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم (فكرة العمل) وقد أوقعتهم في هذا الخلط وأمثاله"(10).

والحق أن فكرة العامل لا يمكن إنكارها في النحو العربي، فهي متجذرةٌ فيه، وتفرضه علينا طبيعة اللغة العربية قبل أن يتناوله النحاة بالدرس، ولعل هذا كان سبباً في أن دعوات التجديد منذ عصر ابن مضاء إلى يومنا لم تطبق على واقع اللغة العربية ومؤلفاتها وطبيعة دراستها فهي لم ترَ النور وظلت حبيسة في أوراق مؤلفيها.

ثالثاً: الفارسي و نظرية العامل.

أمّا الفارسي فواحد من النحاة الذين أولوا العامل اهتمامه وبنى عليه دراسته النحوية، واستعان بفكرة العامل في بناء الآراء النحوية وارتبطت هذه المسألة في جلِّ مسائل النحو في المسائل البصريات إن لم يكن كلها، ومن ذلك:

1- مسألة يذكر فيها العامل المعنوي في (لا رَجُلَ): في هذه المسالة يذكر الفارسي أن (لا رَجُلَ) وقعت مع اسمها موقع المبتدأ لذا الابتداء عاملٌ فيها كما عمل في المبتدأ، ولم يمنع النفي هنا في (لا رَجُلَ) أن يعمل فيه الابتداء؛ لأنه كان عمل

فيه قبل دخول النفي، يقول: " ألا ترى أن (لا رَجُلَ) لما كان جواباً لشيء، قد كان عمل في المبتدأ منه عاملٌ في الإثبات عمل في النفي أيضا فيه عامل "(11).

وقد ذكر الفارسي هذا في إطار حديثه عن وقوع الفعل مع فاعله موقع الاستثناء وهو يستدل بذلك أنَّ الفعل مع الفاعل يكونان كالشيء الواحد، واستدلاله مبنيٌ على العمل؛ لأنهما يؤديان عمل أداة الاستثناء، حيث يقول: " مما يدلك على أن الفعل مع الفاعل يجري مجرى الشيء الواحد وقوعهما في الاستثناء نحو (جاءني القوم لا يكون زيداً) "(12)؛ أي أن الفعل هنا جاء بمعنى أداة الاستثناء (إلا) فكأنك قلت (جاءني القوم إلا زيداً) فأبدل مكان (إلا) (لا يكون) ولهذا فإن (زيداً) مستثنى من منصوب.

ويستدل الفارسي على جواز هذا الحكم بقوله: لأنها حرف – يعني – ثم وقعت (إلا) كما وقعت (إلا) موقعها في الصفة (غير) اسم ثم وقع الفعل والفاعل موضع الاسم فموضع الجملة على هذا المسلك نصب كما كان (غير) نصباً في الاستثناء"(13).

يريد أن موضع جملة (لا يكون) هو ذاته موضع (غير) إذا أبدلت من (إلا) وموضع (غير) في الاستثناء يأخذ أحكام المستثنى بـ (إلا) و يكون ما بعدها مضافاً إليها.(14)

لذلك فإن إعراب جملة (لا يكون) عند الفارسي في محل نصب لأنها وقعت موقع (غير) وأدت عمل (إلا)، إما وقوعها موقع (غير) وليس موقع (إلا)؛ فالفارسي يرى أن سبب ذلك هو كون (غير) اسم فمن باب أولى وقوع الفعل والفاعل – الذي هو اسم – موقع الاسم لا موقع الحرف، فهو أقرب إليها من جهة العمل.

ويعلل الفارسي عدم ظهور الفاعل في جملة (لا يكون)؛ لأنه وقع موقع المفرد وهو (غير)، قال: " ومن حيث ذكرنا أنه وقع موقع الاسم المفرد"(15)، ووجه الشبه بينهما قاسه الفارسي قياساً مرتبطاً بالعمل، فقد قاسه على قول (ما كان ليفعل) فإن أصل (ليفعل) (لَأنْ يفعل)، و(أنْ) هذه غير ظاهرة؛ لأن اللام التي مع الفعل (ليفعل) لم تعمل فيه، وقاس عليها (لا يكون)؛ لأن (لا) هنا لا تعمل في الفعل فهي نافية غير عاملة ووجه الجمع بين (ليفعل) و(لا يكون) هو أن النفي يجر مجرى الإثبات، وفي ذلك يقول الفارسي: " لأنه واقع موقع الاسم المفرد كما لم يستعمل إظهار (أنْ) في قولك (ما كان ليفعل) حيث كان نفياً لفعلٍ معه حرف لا يعمل فيه؛ فكما لم يعمل الحرف في الفعل في الإيجاب، كذلك في النفي لم يعمل فيه؛ لأن النفي يجري مجرى الإيجاب "(16).

وفي هذه المسألة جمع الفارسي بين فكرة العمل والقياس فقد جعلها علة في قياسه واستدل بها على وجه القياس بين الفعلين (لا يكون)، و(ليفعل).

والعامل المعنوي الذي ذكره الفارسي في رفع (لا رجلَ) أتى به ليجعله علة على صحة قوله أن النفي والإيجاب يجريان مجرى واحد.

2- مسالة في الفصل بين العامل و المعمول بأجنبي:

ذكر الفارسي بيت طرفة:

كأن حدوج المالكية غدوةً خلايا سفينٌ بالنواصف من ددِ(17)

والشاهد فيه: قوله النواصف، فقد فسرها الفارسي على أنها موضع من صلة، وإذا كان موضعاً فلا بد أن يكون الظرف (بالنواصف) قوله (حدوج) وتقدير الكلام (حدوج المالكية بالنواصف خلايا سفينٌ من دَدِ)، وعليه يكون الظرف (بالنواصف) متعلق بفعلٍ مقدر يكون حالاً من (حدوج).

وتقدير النص على تقدير الفارسي يكون (كأن حدوج المالكية مستقرة بالنواصف خلايا سفينٌ من دَدِ)، قال الفارسي في هذا: " النواصف موضع يصغر أن يحتمل كبائن السفن، فإذا كان كذلك كان (بالنواصف) من صلة (حدوج) كأنه قال: حدوج المالكية بالنواصف خلايا سفينٌ من دَدِ، وتكون الباء متعلقةٌ بفعل يكون في موضع الحال، كأنه (كأن حدوج المالكية مستقرةً بالنواصف خلايا)"(18).

والإشكال في تفسير الفارسي لهذا البيت أنه فصل بين العامل والمعمول بشيء أجنبي، فقد فصل بينهما بقوله (بالنواصف)، وهذا لا يستقيم، أي إنه لما فصل بين العامل والمعمول بأجنبي انتفى العمل، وهذا وارد في العربية كثيراً،

فإن الفصل بين العامل والمعمول قد يبطل العمل كما في (لا) النافية للجنس، فإذا فصلت وبين اسمهما بفاصل أُهملت العمل.

وهذا الاحتجاج ذكره الفارسي ولم ينكره فقد قال: " فإن قلت: فكيف أخرها، وقد فصل بينه وبينه بالخبر، وإذا كان كذلك فقد فصل بين العامل والمعمول بشيء أجنبي منهما، والفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول لا يستقيم "(19).

والفارسي أقرّ بهذه القاعدة في أنه لا يستقيم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ولم ينكره؛ لذلك سار مع الحجة وغيَّر تأويل البيت وجعل الظرف (بالنواصف) صفة لقوله (سفين)، وعلل ذلك بأن (سفين) نكرة والنكرة يصح وصفها بالظروف، يقول في ذلك: "لم نحمله عليه، وجعلنا (بالنواصف) من صفة (سفين)؛ لأنه نكرة والنكرة توصف بالظروف"(20)، وفي هذه المسألة إشارة واضحة إلى أن الفارسي متمسكٌ بفكرة العمل النحوي فنراه يميل حيثما مال العمل النحوي، وقد نراه يعدل عن رأيٍ قاله –كما في هذه المسألة – إلى رأي أخر يوافق به نظرية العامل.

3- مسألة في جواز الفصل بين العامل و معمولهِ:

جوَّزَ الفارسي أن يفصل بين العامل ومعموله لكن بشرط فقد ذكر قول الشاعر:

هما حين يسعى المرءُ مَسعاةَ أهلِهِ   أناخا فشدَّاك العقال المؤرَّبُ(21)

والشاهد في البيت الفصل بين (هما) الذي هو مبتدأ وبين (العقال) الذي هو خبره وفصل بينهما بـ (أناخا فشداك يسعى...)(22).

وقد قال الفارسي إن الفصل هنا جائز؛ لأن المعنى متصل لم ينفصل عن العامل ومعموله، فإن الشاعر جاء بهذا الفصل بينهما ليؤكد الكلام وشدده، ولو أنه لم يرد هذا المعنى لكان الفصل بينهما غير صحيح، قال الفارسي: " العامل في (حين) (أخانا) وخبر المبتدأ (العقال)، فالفصل بين المبتدأ وخبره بـ (أخانا فشدَّاك) جائزٌ، لأن فيه تشديداً للكلام، ألا ترى أنه يؤكد ما يريده من لزوم هُجنةِ أبويهِ له، فهو من أجل تسديده لهذا المعنى مثل (زيدٌ – فافهم ما أقول – رجلُ صدقٍ)، جاز حيث كان (أفهم ما أقول) تسديداً وتأكيداً للمبتدأ وخبره إلا أن الفصل بين المبتدأ والخبر بـ (حين) قبيح" (23).

وقال عن الفصل بـ (حين) أنه قبيح؛ لأن هذا الظرف لا يتصل بالمبتدأ ولا بالخبر وإنما يتصل بما يتصل بهما، وضرب الفارسي لهذا الاتصال مثلاً بقوله (كانت زيداً الحمى تأخذه) فقد فصل بين خبر كان وهو جملة (تأخذه) وبين اسم كان وهو (الحمى) بـ (زيدٍ) وزيد هو معمول خبر كان، لأنه مفعول به للفعل (تأخذ) لذلك فالفصل هنا قبيح – كما عبر الفارسي- غير ممتنع لأن الفصل غير أجنبي ولكنه متصل بشيء متصلٍ بالمعمول وفيه يقول الفارسي: " ألا ترى أنه لا يتصل بواحد منهما، إنما يتصل بما يتصل بهما فهو إذاً مثل (كانت الحمى تأخذُ)(24).

ولأهمية التركيب عند الفارسي فقد عدَّ هذا الفصل بين العامل والمعمول – على الرغم من اتصاله بالمعنى – حشواً في الكلام.

وقال هو غير جائز في الكلام إنما يجوز في الشعر لما فيه من ضرورة واستشهد عليه بقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مُمَلكاً   أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يُقاربه(25)

والشاهد فيه قوله: (أو أمهِ حيٌّ أبوه يقاربه) فصله بين الصفة وموصوفها، فالموصوف قوله (حيٌّ) وصفته جملة (يقاربه) وقد فصل بينهما بقوله (أبوه)، وفي البيت أربعة شواهد: أولها تقديم المستثنى وحقه أن يكون مؤخراً وثانيها: الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وثالثها الفصل بين المبتدأ والخبر بما ليس منهما. ورابعها: تعسف فأتى بمثل هذه الألفاظ ليدلل على أن هذا الممدوح هو خال الخليفة(26).

4- مسألة في نصب الصفة تبعاً للمحل:

جاء في البصريات قول الشاعر:

لا أبَ و ابناً مثلُ مروانَ و ابنهِ   إذا هو بالمجد ارتدى و تأزرا(27)

فإن قوله (مثلُ) يحتمل أن يكون صفة و يحتمل أن يكون خبراً،فإذا كان صفة جاز في إعرابه وجهان إما أن يكون صفة منصوبة هذا حمل على اللفظ لأن الموصوف (أبَ و ابناً) منصوب في اللفظ، و يجوز أن تحمله على المحل لكن الفارسي يراه قبيحاً لأنك كأنك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه(28)، قال الفارسي: " وهذا عندي أقبح من أن تحمل الأسماء المبهمة على المعنى ثم ترجع إلى اللفظ؛ لأن الاسم كما يعلم منه الإفراد فقد يعلم منه الجمع، فتكون دلالته على ذا، كدلالته على ذا، ولا يعلم من الرفع النصب، ولا من النصب الرفع، فلهذا يستحسن حمل الصفة هنا على اللفظ "(29).

وإنما قال: " هذا لان موقع (ابناً) رفع ولفظه جاء منصوباً لأنه معطوف على اسم (لا) النافية للجنس، و كلمة (لا) لنفي الجنس وقوله (أبّ) اسمها "(30).

وهذه الصفة لا تخص اسم (لا) فحسب بل تشمل اسم (لا) ومعطوفهما واستدل الفارسي على جواز الصفة لأكثر من موصوف بقوله تعالى : ((وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)) { محمد : 38 } فهو يرى أن العطف بالواو نظير التشبيه وقد عطف في البيت بالواو فكأنه قال (كلاهما) و نص الفارسي: " فإنا لا نقول: إنه صفة احدهما ولكنه صفتهما جميعاً، ألا ترى انه قد أضيف (مروان) وعطف (ابن) عليه فكأنه قال: مثلهما: ألا ترى أن العطف بالواو ونظيره التثنية، فكما أن (مثلهم) في قوله تعالى: {إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ}، سورة النساء: 140. خبرٌ عن جميع الأسماء، حيث كان مضافاً إلى ضمير الجميع، كذلك يكون (مثل) وصفاً لاسمين جميعاً "(31).

وتتمة هذه المسألة عند الفارسي فيها حديث عن عامل معنوي اسماه (المماثلة)، وهو في تفسير عجز البيت: (إذا هو بالمجد إرتدى و تأزرا)

فإن محل جملة (إذا) يحتمل أن يكون وصفاً أو أن يكون خبراً وفي الحالين فإن العامل فيه معنوي وهو (المماثلة)، كما يقول الفارسي: " فالعامل في (إذا) معنى المماثلة، جعلته خبراً أو وصفاً "(32).

ويحتمل أن يكون الخبر هو العامل وهذا في حال أضمرت أي تقدير الكلام (لا أبَ وابناً مثلُ مروانَ موجودٌ) فيكون المضمر هو العامل في (إذا) وبهذا ينتفي وجود العامل المعنوي، قال أبو علي: " وإن شئت جعلت العامل في (إذا)، الخبر إذا أضمرت "(33).

وفي هذا البيت إشكالية أخرى وهي الإتيان بالضمير مفرداً في قوله (ارتدى وتأزرا) فإن هذان الفعلان يعودان على لفظين وهما (أبَ وابناً) فكيف كان الضمير في الفعل مفرداً ؟ وتأوله الشيخ يس في حاشيته على أنه أتى بالضمير مفرداً باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير على لفظ (هو) مفرداً.(34)

يعني أنه أحال الفعل إلى (مروان) وهو مفرد فكان ضمير الفاعل في الفعلين مفرداً.

وفي آخر هذه المسألة استطرد الفارسي وتحدث عن بيت آخر وذكر فيه رأياً لسيبويه، ولعل استطراده هذا هو مما ذكرت من أن المسائل جاءت على أسلوب الأمالي وهذا يسوّغ للقارئ انتقال الفارسي في حديثه عن قضية نحوية أخرى، وربما يكون الداعي لهذا الانتقال إلى قضية أخرى في حديثه هو ما بين البيت الأول والبيت الثاني من وجهِ شبهٍ في قضية العامل المعنوي، وخلاصة ما ذكر الفارسي رأيان أحدهما لأبي عمر الجرمي والأخر لسيبويه في قول الشاعر:

طيَّ الليالي زُلفاً فزلفا   سماوةَ الهلالِ حتى احقوقفا(35)

والشاهد فيه نصب(سماوةَ) فقد ذهب الجرمي إلى أنه منتصب بالمصدر الظاهر وهو أول البيت (طيَّ)، كذلك في قولهم (ذهب انطلاقاً) فهو منتصب بالفعل الظاهر.

أمّا رأي سيبويه كما نقله الفارسي: " قول سيبويه إن هذا الظاهر لا يعمل فيه ولا يكون مصدراً له كما لا يكون محمولاً على فعل فاعل أخر "(36) وقال الأعلم في شواهد الكتاب: الشاهد فيه قوله: طيَّ الليالي ونصبه على أن العامل فيه المصدر، و(سماوةَ) منصوب بـ (الطي) فهو مفعولٌ به للمصدر(37).

5- مسألة في وقوع المعمول موقع العامل:

وذلك في قولهم (زيداً جاريتُكِ أبوها ضاربٌ) فقد أجاز المبرد تقدم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بـ (أل) (38) كما في المثال الذي ذكره الفارسي.

واسم الفاعل في هذه الجملة هو (ضاربٌ) وتقدم عليه معموله الذي هو (زيداً)، وهذا جائزٌ كما أشار الفارسي لأن المعمول هنا ليس فاعلاً إنما هو مفعول به، وتقديم المفعول به على الفعل جائز، أما العامل وهو (ضارب) فهو بمعنى

(يضرب) من حيث زمنه وعمله، وهذا ما قاله المبرد " لأن (ضارباً) في معنى (يضرب) يتقدم فيه زيدٌ ويتأخر، فتقول: هذا زيدٌ ضاربٌ، وزيداً عبدُ الله شاتمٌ... فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره " (39).
وهذا شبيهٌ برأي الفارسي، إذ قال: "إنكار هذه المسألة لتقديم (المفعول) فيها لا ينبغي؛ لأن المفعول قد يُقدم" (40).
وأشار الفارسي إلى أن هذا الرأي لا يمكن إنكاره ولكنه فيه بعض القُبح يقول: إلَّا أنها على قول أصحابنا فيها بعضُ القُبح، وذلك أنه من قولهم: إن المعمول يقع حيث يقع العامل، والعامل هنا خبر الابتداء الذي هو (ضاربُ الأبِ)، ولو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع (زيد) لقبُح" (41).
وتفسير ما ذكره الفارسي، أنّ المعمول وهو (زيداً) وقع موقع العامل وهو (ضاربٌ)، وهذا يجوز إذا كان المعمول مفعولاً به.
وأشار الفارسي هنا إلى قضية أخرى وهي إعراب (ضارب) فإن إعرابه يكون (خبراً) والمبتدأ هو (جاريتُك)، وعليه فلو تقدم الخبر في هذه الجملة لا يستقيم الكلام، فإن تقديره يكون (ضاربٌ زيداً جاريتُكَ أبوها).
وهذا معنى قول الفارسي: "لو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع (زيد) لقبُح".
ويرى الفارسي أن هذا الفصل، إذا وقع بين الفعل والفاعل كان ممتنعاً، لأن اتصال الفعل بالفاعل يجعلهما كالشيء الواحد من حيث التركيب ومن حيث معنى الكلام.
وهذه المسألة توضّح تفريق الفارسي، ونحاة البصرة الذين وصفهم بقوله (أصحابنا)، تبين تفريقهم بين المعمولات فإذا كان المعمول (فاعلاً)، امتنع أن يتقدم على عامله الذي هو (الفعل)، وإذا كان المعمول (مفعولاً)، جاز عندهم أن يتقدم على عامله الذي هو (الفعل)، وهذا التفريق متأتٍ عندهم من جهة تركيب الجملة، لأن ارتباط المعمول إذا كان(فاعلا) يكون لازماً للفعل، إذ لا يصلح الفعل دون فاعل وعندها فلا يصلح تركيب الجملة. أما إذا كان المعمول مفعولاً فإنه غير ملازم للفعل بدليل أنه يمكن الاستغناء عنه في الكلام من غير أن يفسد تركيب الجملة.
كما أنها تدل دلالة واضحة على أن انفكاك النحو عن نظرية العامل يكاد يكون أمراً محالاً؛ لأن التفكير النحوي قائمٌ على هذه الفكرة، كما أن تركيب الجملة بشقيها الاسمية والفعلية قائمٌ على فكرة العامل؛ فإنّ الترابط الذي ينشأ بين المسند والمسند إليه سواءٌ أكان بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل إنما أساسه الأول هو العمل، وهي مرتبطة بدورها بالمعاني التي يقصدها العربي في كلامه؛ لأن الإعراب الذي ينشأ بسبب العامل النحوي ما هو إلّا جمع وترتيب للمعاني وإطلاقها على هيئة جمل مركبة وهذه هي طبيعة اللغة العربية.

الخاتمة

بعد تمام البحث في كتاب (المسائل البصريات)، والحديث عما جاء فيها من قضايا نحوية، وآراء في الفكر النحوي، وما جاء فيه من موافقات بين الفارسي والنحاة، وما جاء فيها من تعارضٍ بين الفارسي وغيره من علماء اللغة العربية، وبعد الذي عرضته من شواهد الفارسي وتحليل ما ترتب عليها من أحكام نحوية، فقد توصل البحث إلى نتائج مهمة وهي:

1. برزت من خلال هذه المسائل شخصية الفارسي بوضوح، إذ كان الفارسي صاحب رأي وحجة فيما ينقله، وظهرت قدرته العقلية وإمكاناته المنطقية في تحليل النصوص وإدراج الشواهد عليها، كما تبين من خلالها سعة ثقافته وإطلاعه على آراء النحاة في مختلف أبواب النحو.
2. يظهر من خلال المسائل التي تناولتها في البحث مدى عناية الفارسي بقضية العامل والنحوي والاعتماد عليه في الاستدلال، فهو لا يحيد عن فكرة العامل في نقاشه للقضايا النحوية التي كانت تعرض عليه من قبل السائلين.
3. بدا من خلال البحث أن نظرية العامل النحوي هي من الأمور المهمة في التفكير النحوي على مدى تطور مراحله منذ عصر النشأة وإلى زمن الفارسي وما بعد الفارسي؛ لأن النحو العربي مرتكز بشكل أساسي على فكرة العمل، وهي فكرة تفرضها طبيعة التركيب في الكلام العربي؛ لأن الترابط الحاصل بين المفردات أساسه فكرة العمل، وهذا واضح في الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

المصادر والمراجع

ابن جني النحوي د. فاضل السامرائي ط/ النذير بغداد 1969
الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي طبعة مؤسسة الرسالة دمشق.
التعريفات للشريف الجرجاني، جماعة من العلماء بإشراف الناشر ط/ دار الكتب العلمية بيروت 1983 م.
جمهرة أشعار العرب أبو زيد الخطاب، تح: علي البجادي ط/ نهضة مصر للطباعة.
حاشية الشيخ ياسين على كتابه التصريح ط/ عيسى ألبابي حلب.
الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة
ديوان العجاج ت/ عزة حسن ط/ دار الشروق
شذرات الذهب في أخبار من ذهب عبد الحي بن احمد أبو الفلاح ألعكري ت/ محمود الارناؤوط ط/ دار ابن كثير – دمشق1986
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية 2000
شرح رضي الدين الاستراباذي على لكافية لابن الحاجب علي الكافي ط/ بيروت
شرح شواهد الكشاف
العقد الفريد شهاب الدين بن عبد ربه الأندلسي ت/ محمد سعيد العريان ط/ دار الفكر العربي الأولى 2008
العوامل المائة عبد القاهر الجرجاني ط/دار المنهاج – جدة 2009
في النحو العربي نقد و توجيه د. مهدي المخزومي ط/ دار الرائد العربي- بيروت الثانية 1986
الكتاب لسيبويه ت / عبد السلام هارون ط / الخانجي الطبعة الثالثة
لسان العرب محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور ط/ دار صادر بيروت 1414ه
مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ط/ دار الحديث القاهرة 2008
المقتضب لأبي العباس المبرد ت/ محمد عبد الخالق عظيمة ط/ عالم الكتب بيروت
المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني ط/ دار إحياء التراثي القديم 1954 م
المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ت/ محمد الشاطر ط/ الأولى 1405 ه

الهوامش

(1) مقاييس اللغة، مادة (عمل) 609
(2) التعريفات 145
(3) ينظر ابن جني النحوي 192، والرضي على الكافية 84/1.
(4) المنصف 4/1.
(5) الخصائص 37/1.
(6) الخصائص 109
(7) ينظر العوامل المائة
(8) الخصائص 2/ 385،وانظر ابن جني النحوي 197
(9) هو أبو العباس احمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي القرطبي (ت592ه) من علماء النحو، ينظر شذرات الذهب 166/6، هدية العارفين 110/1
(10) ينظر في النحو العربي 185 - 187
(11) البصريات: 446,
(12)البصريات: 446.
(13)المصدر نفسه.
(14) ينظر ابن الناظم: 210/1 -211.
(15) البصريات: 446.
(16)البصريات: 446.
(17) البيت لطرفة، وبحره الطويل، ينظر ديوانه 20، وجمهرة أشعار العرب: 376.

(18) البصريات 311
(19)البصريات 311
(20)المصدر نفسه
(21) البيت لكناز بن ربيع و بحره الطويل، ينظر اللسان مادة أرب 205/1، وينظر الأبيات الملغزة: 35.
(22) ينظر الإفصاح 92
(23) البصريات 440
(24)المصدر نفسه
(25) البيت للفرزدق وبحره الطويل. العقد الفريد 392/5
2626(26) ينظر الأبيات الملغزة: 30.
(27) البيت مجهول القائل ونسبه الزمخشري للفرزدق وبحره الطويل، ينظر شرح شواهد الكشاف 4/ 398.
(28) ينظر البصريات 490.
(29)البصريات 490.
(30) الشواهد الكبرى على هامش الخزانة: 355/2.
(31) البصريات: 491.
(32) المصدر نفسه.
(33)البصريات 491.
(34) ينظر حاشية الشيخ يس: 243/1.
(35) البيت للعجاج و بحر الرجز، ديوانه: 495.
(36) البصريات: 495.
(37) ينظر الكتاب: 180/1.
(38) ينظر المقتضب: 196/3.
(39) المصدر نفسه.
(40) البصريات: 546.
(41)المصدر نفسه.